أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر

د. صالح تومي / أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر.
أ. راضية بختاش/ أستاذ مساعدة بنفس الكلية .

مُقدّمة

يزداد النقاش العالمي حدة من يوم لآخر حول موضوع تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، هذا الأخير تترجمه السياسة الإقتصادية بمختلف أشكالها والتي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية عبر عنها الإقتصادي "**كالدور**" ضمن "**المربع السحري**" في مقدمتها النمو الإقتصادي. وبالمقابل شهد العقد الحالي إصلاحات واسعة النطاق في معظم البلدان النامية تهدف إلى الرفع من معدلات النمو الإقتصادي وإحداث توازن في الميزانية العمومية وميزان المدفوعات، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام والرفع من الموارد الضريبيةوتشجيع الصادرات ومحاولة جذب الإستثمارات الأجنبية وإصلاح القطاع العام وتحرير الأسعاروإشاعة منطق المنافسة في السوق، وهو الأمر الذي يمكننا من ملاحظة التدخل الكبير الذي أصبحت تقوم به الدولة من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية عبر أدوات السياسة الإقتصادية والتي من بينها المتغيرة الجبائية، فهي تعد ورقة هامة في يد الدولة تمكنها من التأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية كما تمكنها من إستهداف معدل النمو الإقتصادي، والجزائر بدورها، مثلها مثل هذه الدول، تسعى إلى الرفع من معدلات نمو إقتصادها لمجابهة ظاهرة البطالة المتنامية في المجتمع، ولأجل ذلك عرف إقتصادها إصلاحات شاملة بعدما شهدت سنة ١٩٨٦ أزمة كشفت حقيقة

هشاشة إقتصادها وكونه إقتصادا ريعيا يرتبط أدائه بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في السوق العالمية.

بالفعل شرعت الجزائر في تطبيق هذه الإصلاحات وعلى نطاق واسع ،من تحرير للتجارة الخارجية وخوصصة مؤسسات القطاع العام والإهتمام بالقطاع الخاص ومحاولة جذب الإستثمارات الأجنبية وتكييف المنظومة القانونية والتشريعية وفقا لهذه التغيرات،كما أن النظام الجبائي الجزائري هو بدوره كان طرفا مهما في عملية الإصلاح من أجل عصرنته وتمكينه من مسايرة عملية الإنتقال من إقتصاد مخطط مركزيا إلى إقتصاد السوق.

على ضوء ما تقدم، يهدف المقال إلى تحليل العلاقة الموجودة بين المتغيرة الجبائية ومسألة النمو الاقتصادي، وإلى معرفة ماإذا كان بإمكان السياسة الجبائية أن تستهدف معدل النمو الإقتصادي وكذا دراسة مدى فعالية هذه السياسة بالنسبة للإقتصاد الجزائري،مع إعطاء بعد كمي للدراسة من خلال دراسة الأثر الذي تحدثه مختلف الضرائب والرسوم المشكلة للنظام الجبائي الجزائري على الفعاليات الإقتصادية الكلية، كالاستهلاك، الاستثمار، الادخار والتراكم ...إلخ، والتي تعد عاملا محددا للنمو الإقتصادي.

١- الجباية والنمو الإقتصادي :

إن المدارس الإقتصادية علىإختلاف مبادئها وتصوراتها قد أعطت أهمية بالغة لمسألة النمو الإقتصادي وكذا لمتغيرة الجباية إلا أن كلا منها كان لها تصورها الشخصي،فالمدرسة الكلاسيكية إعتبرت بأن النمو الإقتصادي هو مسألة تلقائية تحدث في الإقتصاد دونما حاجة لتدخل الدولة في ذلك **[١]**، وإعتبرت بأن تدخلها في الإقتصاد عن طريق الضرائب إنما يكون بهدف تغطية النفقات العامة المحدودة الناتجة عن ممارستها لوظائفها كالعدالة، الأمن، التمثيل الدبلوماسي وغيرها، ولقد اهتم الاقتصادي « **Roy.Harrod** »(١٩٤٧) بالتفرقة بين ثلاثة مفاهيم للنمو الإقتصادي : **الفعلي** و**المرغوب فيه** و**الطبيعي [٢]**، والتي يعد الإنحراف الحاصل بينها مصدرا لأي ظاهرة تضخمية أو إنكماشية. غير أن هذه الأفكار التابعة للفكر

الكنزي أهملت دور السياسة الإقتصادية عموما والجبائية خصوصا في الوصول بمعدل النمو الإقتصادي إلى المستوى المرغوب فيه، بالرغم من أن "كينز" قد نادى بضرورة تدخل الدولة في الإقتصاد لمعالجة الإختلالات التي يعرفها السوق.

ولقد أدى عجز الفكر الكينزي عن تفسير الأزمة الاقتصادية لعقد السبعينيات من القرن الماضي إلى بروز المدرسة الكلاسيكية الجديدة المنادية بالحرية الفردية وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال اعتقاد أنصار هذه المدرسة بأن الجباية يجب أن تتسم بالحيادية.

لقد اعتبرت هذه المدرسة وأساسا **روبرت سولو** « **Robert Solow** » (□□□□) بأن النمو الإقتصادي لا يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل إلا عن طريق توافر عوامل خارجية مثل التطور التقني وإرتفاع معدل النمو السكاني**[٣]**، وبذلك خلص إلى أن أي بلد لا يستطيع الخروج من حالة الركود الإقتصادي إلا من خلال التقدم التقني.

لتأتي بعد ذلك النظريات الحديثة للنمو الإقتصادي، في منتصف الثمانينات، والتي أصبحت تتحدث عن أشكال جديدة لرأس المال إلى جانب رأس المال المادي: رأس المال **الخاص** و**العام** (الهياكل القاعدية) وكذا **رأس المال البشري**، وهو ما يعرف بنظريات النمو الإقتصادي داخلي المنشأة Croissance endogène، كما اعتبرت هذه المدارس بأن السياسة الإقتصادية التي تنتهجها الدولة قادرة على خلق تأثير معين على معدل النمو الاقتصادي. فعلى عكس نموذج "**سولو**" أين كان التقدم التقني هو متغيرة خارجية، فإن هذه النظريات أصبحت تنظر إليه على أنه تحكمه عوامل داخلية تتحكم بها الدولة، فهو مرتبط قبل كل شيء بالسلوك الإبتكاري وبسياسات البحث والتطوير، وماعلى الدولة إلا توجيه السياسة الإقتصادية والجبائية لخدمة هذا الغرض.

٢- النظريات الرابطة بين الجباية والنمو الإقتصادي :

لقد حاولت المدارس الفكرية الحديثة الربط بين هذين الظاهرتين، فنماذج الكينزيين المحدثين وأساسا نموذج "**وايت وسميث**" حاولت دراسة العلاقة الكامنة بينهما، حيث اهتم "**وايت**" بمشكلة التعادل بين المعدل الفعلي والضروري للنمو

الإقتصادي وكيف يمكن للجباية أن تكون أداة لتفادي هذه الظاهرة. وكانت إشكالية "**وايت**" قريبة جدا من إشكالية "**سميث**"، غير أن نموذجه كان غنيا من خلال قاميامه بإدخال السياسة النقدية إلى جانب السياسة الميزانية ومن ثمة دراسة الآثار التي تحدثها مختلف هذه السياسات على معدل النمو الإقتصادي، وكيف يمكن لها التوفيق بين ما يسميه متطلبات أو ضروريات النمو ρ^c وهي التي توافق الإستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية،وبين إتجاهات النمو ρ^D كما تظهر من خلال الطلب الفعلي [٤].

بالنسبة ل"**سميث**" نكون أمام نمو إقتصادي توازني عندما يتساوى كل من معدل نمو القدرة الإنتاجية ρ^c ومعدل نمو الطلب الفعلي ρ^D بحيث أن المعلمات الجبائية :نسبة الضرائب على الأرباح إلى مجموع الإقتطاعات الإجبارية **w** ومعدل الضغط الضريبي t_y يلعبان دورا فعالا في تحقيق هذه المساواة من جهة والوصول بها إلى المستوى الأمثل والذي يمكن أن يكون الإستخدام الكامل لقوة العمل كما هو عند "**وايت**". فالرفع من معدل الضغط الجبائي يؤدي إلى رفع معدل النمو الإقتصادي كون أن هذه الزيادة ينجر عنها تخفيض حصة الإستهلاك إلى الدخل الوطني والرفع من تلك المخصصة للتكوين الرأسمالي، ونفس النتيجة يمكن الحصول عليها إذا ما تم تخفيض حصة الإنفاق العام إلى الإنتاج الكلي**g**.

إن المتغيرات الإستراتيجية التي يمكن للدولة التحرك من خلالها هي :الميل للإنفاق **g** ، معدل الضغط الضريبي t_y، سعر الفائدة **r**، وبذلك تتلخص إختيارات المخطط الإقتصادي في النقاط التالية[٥].

- إما أن تستهدف السياسة النقدية **r** ومعدل النمو المرغوب فيه ρ^c ولكن تفرض عليه السياسة الجبائية (t_y و**g** لا يمكن إستهدافهما)؛
- إما أن تستهدف السياسة النقدية **r** وعنصر من عناصر السياسة الميزانية (إما **g** أو t_y) وبالمقابل العنصر الآخر لهذه السياسة وكذا معدل النمو المرغوب فيه ρ^c لا يمكن إستهدافهما.

لقد خلص نموذج "**وايت وسميث**" إلى أن الجباية هي أداة لمحاربة عدم الإستقرار في الأجل القصير، فبمجرد حصول عدم توافق بين المعدل الفعلي والضروري، تتدخل الجباية لتجنب الآثار الإنكماشية أو التضخمية.

أما بالنسبة لنماذج النيوكلاسيك والذين اعتبرو أن السياسة الجبائية لا يمكنها التأثير على قيمة معدل النمو الإقتصادي، فإنه يتم استخدامها من أجل توجيه الإقتصاد نحو المجال الأمثل لهذا النمو حيث يكون معدل النمو الإقتصادي يساوي المعدل الطبيعي.

فبالنسبة لنموذج « **j. Cornowall** » فإن الدولة عندما تمارس سياسة ميزانية مرنة بهدف ضمان العمالة الكاملة فإن معدل الضغط الجبائي يجب تثبيته. أما إذا أرادت ممارسة سياسة جبائية مرنة قصد المحافظة على التشغيل الكامل فإن معدل الانفاق الحكومي **g** يجب تثبيته. غير أنه ومهما كانت السياسة الإقتصادية المتبعة فالإقتصاد يجب أن يتجه دائما –حسب هذا النموذج– نحو معدل نمو ثابت يساوي المعدل الطبيعي.

أما بالنسبة لنموذج « **K.Sato** » فقد قام بإدخال خمسة أنواع للضرائب **(الضريبة على الإستهلاك، على الثروة، على الأجور، على الأرباح، على القيمة المضافة)** وخلص إلى أن الضرائب على الإستهلاك تحول جزءا من الإستهلاك الخاص نحو الإستهلاك العمومي وهو ما سوف يكون سببا في تراجع عملية التراكم الرأسمالي ومن ثمة النمو الإقتصادي، والأثر نفسه تحدثه الضرائب على الأجور. كما اعتبر بأن الجباية تؤثر على عملية توزيع الثروة بين مختلف الطبقات الإجتماعية،وأن الضريبة على الأجور لها أثر توزيعي لصالح الرأسماليين بينما الضريبة على الأرباح لها أثر توزيعي معاكس للأثر السابق.

تعتبر النماذج النيوكلاسيكية بأن الجباية ليست في مستوى التأثير على معدل النمو الإقتصادي غير أنها وسيلة تحفز الأعوان الإقتصاديين على أن يسلكوا سلوكا أمثلا من منظور هدف إقتصادي يتم إختياره، كما أنها أداة لمحاربة الإختلالات المولدة لآثار تراكمية (تضخم، ركود) والتي تنجلي عبر الزمن بفعل وجود ميكانزمات معدلة أوتوماتيكيا (السوق) والتي يؤمن بها النيوكلاسيك.

لقد تمثلت المساهمة الرئيسية للنيوكلاسيك تمثلت في تسليط الضوء على الدور المحدد للتركيبة الجبائية أكثر من أهمية الإقتطاعات الجبائية، فوظيفة تمويل النفقات العامة تبقى من الوظائف الأولية للضرائب تؤدي إلى أن يكون إختيار المعدل الكلي للضغط الجبائي محدودا. فالتركيز على أهمية الضرائب لا يترجم في واقع الأمر إلا درجة تدخل الدولة، بيد أن الإختيارات الفعلية للدولة تتركز على مستوى هيكل الإقتطاعات الجبائية الذي يجب الأخذ به.

٣- السياسة الجبائية والنمو الإقتصادي في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على إقتصادها من مرحلة الإقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة الإنتقال نحو إقتصاد السوق، حيث أن عملية الإنتقال هذه ميزها مباشرة الجزائر لجملة من الإصلاحات الإقتصادية عموما والجبائية خصوصا وذلك بمعية المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي، وعلى ضوء التطورات التي عرفها الإقتصاد الوطني سوف نقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مراحل :**مرحلة التصنيع والنمو الإقتصادي**(١٩٦٧-١٩٨٥)، **مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي**(١٩٨٦-١٩٩٨)، و**المرحلة**(١٩٩٩-٢٠٠٣).

أ- مرحلة التصنيع والنمو الإقتصادي (١٩٦٧-١٩٨٥):

لقد تم تبني سياسة التصنيع كنموذج إقتصادي يسمح بتحقيق التنمية الشاملة وكذا تحقيق نمو إقتصادي مستمر ومتسارع عبر الزمن، وبذلك تم تقرير أن نمو الإقتصاد الجزائري يتحقق عبر إرساء صناعات قاعدية وآفاق هذه السياسة تمثلت في ثلاث أهداف رئيسة في حدود سنة ١٩٨٠[٦].

١- في حدود سنة ١٩٨٠ الجزائر يجب أن تكون في مستوى إنتاج السلع الإنتاجية؛
٢- صناعة السلع الإستهلاكية يجب أن تشبع الطلب المحلي في تلك الفترة؛
٣- القطاع الصناعي يجب أن يكون في مستوى خلق ٤٠٠٠٠ منصب شغل سنويا.

كما أن القطاع الزراعي تم اعتبار نموه وتطوره كنتيجة حتمية للنمو والتطور الحاصل في القطاع الصناعي.

لقد ميز هذه المرحلة تطبيق مجموعة من المخططات التنموية بدءا من المخطط **الثلاثي** (٦٧-٦٩)، **الرباعي الأول**(٧٠-٧٣)، **الرباعي الثاني**(٧٤-٧٧)، حيث تم فيها تخصيص مبالغ إستثمارية ضخمة إمتصها كل من قطاعي المحروقات والصناعة مقارنة بإجمالي الإستثمارات، ولكن بالرغم من ذلك فإن الأهداف المحققة لم تكن في المستوى المطلوب، فالإهتمام بالصناعة أدى إلى إهمال الزراعة ومن ثم قلت مساهمتها في الإنتاج الداخلي الخام، ضف إلى ذلك الثورة الزراعية التي كانت وراء الحد من ملكية الأراضي الزراعية وهو مارسخ التبعية الغذائية للجزائرخاصة إذا ما قورنت بالنمو الديمغرافي السريع الذي شهدته المرحلة(حوالى ٣.٥%سنويا)[٧]، لتأتي بعد ذلك **المرحلة التكميلية**(٧٨-٨٠)وهي مرحلة إنتقالية بين المخطط **الرباعي الثاني** و**الخماسي الأول**، تم فيها إستكمال البرامج الإستثمارية التي لم يتم تنفيذها ضمن آجالها طبقا للمخططات الثلاثة السابقة، لتبدأبعد ذلك مساويء التخطيط المركزي تطفو على السطح إبتداءا من فترة الثمانينات، حيث وإبتداءا من سنة ١٩٨٠ تم الشروع في تطبيق المخطط **الخماسي الأول** (٨٠-٨٤) والذي ميزه إرتفاع الإعتمادات المالية ومحاولة إحداث التوازن والتكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي، فتوقف نسبيا دعم القطاع الصناعي لتعطى الأولوية لباقي القطاعات.

على هذه النتائج وغيرها إنتهت مرحلة (١٩٦٧-١٩٨٥)والتي أسميناها بمرحلة التصنيع والنمو الإقتصادي بفعل سياسة التصنيع المنتهجة وبفضل معدلات النمو المحرزة والتي بلغت في المتوسط ٠٧ % خلال هذه الفترة، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من التوجه الإقتصادي في الجزائر بعد أزمة سنة ١٩٨٦، ولكن قبل ذلك يجب علينا إلقاء نظرة على السياسة الجبائية وأهم ما ميزها خلال هذه الفترة.

* **السياسة الجبائية خلال المرحلة (١٩٦٧-١٩٨٥)** :لقد ورثت الجزائر نظامها الضريبي من الإستعما رالفرنسي ،حيث كان له نفس التقسيم الجغرافي فهناك ضرائب تجبى لصالح الخزينة العمومية وأخرى لصالح الجماعات المحلية، والأمر نفسه كان بالنسبة لأنظمة التقدير(**الحقيقي، التقديري، الجزافي**) ويكمن الفرق على مستوى المعدلات، فالجزائرآنذاك قامت بفرض معدلات ضريبية مرتفعة بسبب حاجتها الملحة

لموارد مالية ضخمة لتمويل إستراتيجيتها التنموية، وكان الهدف من فرض الضرائب يرتكز على تخصيص العائد المحقق من صادرات المحروقات من أجل الإحتفاظ بخدمة مدنية كبيرة وتوفير التحويلات والإعانات العامة لكل من الإستهلاك والإنتاج والقيام ببرنامج ضخم للإستثمارات العامة[٨].

لقد تميز النظام الضريبي خلال هذه الفترة بجملة من الخصائص جعلت منه لا يواكب التحول الإقتصادي الحاصل بعد سنة ١٩٨٦، فقد عيب على هذ النظام سيادة الضرائب غير المباشرة وضآلة مداخيل الضرائب المباشرة، بالإضافة إلى تعقده وعدم إستقرار التشريع الجبائي به وإعتماده الكبير على الجباية البترولية وضعف كفاءة الإدارة الضريبية.

بالإضافة إلى الخصائص السالفة الذكر يمكن إضافة أن النظام الضريبي السائد في تلك الفترة لم يتمكن من تحفيز الإستثمار الوطني الخاص وكذا الأجنبي بسبب العقلية التي كانت سائدة آنذاك والنهج الإشتراكي الذي لم يفسح المجال أمام النشاط الإقتصادي الخاص، ضف إلى ذلك إحتكار الدولة للتجارة الخارجية وفرضها قيودا على الواردات كانت وراء إحجام المستثمر الأجنبي، الذي مثله مثل المتعامل الوطني، لم يتلقيا تحفيزات جبائية للإستثمار في الجزائر، وهو ما جعلها تتبنى إصلاحات جبائية تجعل من الجباية عنصرا فعالا لحل مشكل إختلال التوازنات التي تهدد نظامها الإقتصادي والمالي بغرض إنعاش الإقتصاد الوطني والرفع من معدلات نموه .

ب- مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي (١٩٨٦-١٩٩٨)

لقد أثبتت الصدمة النفطية لعام ١٩٨٦ حقيقة هشاشة الإقتصاد الوطني وكونه إقتصادا يعتمد على تصدير منتوج واحد بنسبة تفوق ٩٠ %، ولأجل ذلك تبنت الجزائر برنامجا شاملا للتعديل الهيكلي مس مختلف مناحي السياسة الإقتصادية الكلية.

- **الإصلاح الاقتصادي من خلال برنامج التعديل الهيكلي:**

لقد مس هذا الإصلاح كل من السياسة النقدية والسياسة المالية وكذا سياسة الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى جملة من التعديلات الهيكلية تمثلت في تعميق تحرير التجارة الخارجية وكذا ميزان المدفوعات ونظام الصرف والأسعار، ضف إلى ذلك تدعيم الإستقلالية المالية والإقتصادية للمؤسسات العمومية وكذا البنوك، وهي إصلاحات جذرية وعميقة ركزت في معظمها على تهيئة الظروف الملائمة لإنتقال الجزائر من مرحلة الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق.

إلى جانب هذه الإصلاحات والتي كانت تهدف إلى تحقيق معدلات نمو إقتصادي موجبة، بعد فترة المعدلات السالبة التي شهدتها المرحلة (١٩٨٦-١٩٩٤) [٩] باشرت الجزائر إصلاحات أخرى مست السياسة الجبائية الكلية.

- **السياسة الجبائية ضمن برنامج التعديل الهيكلي:**

يهدف الإصلاح الجبائي من منظور صندوق النقد الدولي إلى جملة من الإهداف التالية [١٠] :

- تحقيق نمو إقتصادي عن طريق ترقية الإدخار وتوجيهه نحو الإستثمار الإنتاجي مع تخفيض الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات والناجم عن تعدد الضرائب من جهة وإرتفاع معدلاتها من جهة أخرى؛
- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات؛
- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بتوظيف الضريبة وجعلها أداة من أدوات التحكم في التضخم نظرا إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الإقتصاد الوطني آنذاك؛
- إعادة هيكلة وتنظيم المصالح الضريبية.

وإستنادا إلى الأهداف السالفة الذكر، عرف النظام الضريبي تغييرات هامة من إنشاء للضريبة على الدخل الإجمالي « **IRG** » وضريبة أخرى تقع على عاتق الأشخاص المعنويين« **IBS** » بالإضافة إلى إنشاء الرسم على القيمة المضافة « **TVA** » والذي عوض الرسوم السابقة « **TUGP , TUGPS** »، بالإضافة إلى

إصلاحات أخرى كان القصد من ورائها عصرنة النظام الضريبي وجعله أداة لإنعاش الإقتصاد الوطني من جهة، وتعديل الإختلالات المالية من جهة أخرى.

إن برامج التعديل الهيكلي عملت على تهيئة الأرضية اللازمة لتغيير التوجه الإقتصادي الوطني، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو :**هل مكنت هذه التدابير المنتهجة من إنعاش الإقتصاد الوطني والرفع من معدلات نموه ؟**

سوف نترك تقييم هذه المرحلة إلى المرحلة المقبلة من أجل إعطاء بعد زمني أوسع لعملية التقييم.

ج- الوضع الإقتصادي والجبائي خلال المرحلة (١٩٩٩-٢٠٠٣):

قبل تقديم الحالة الراهنة لإقتصادنا الوطني سنبدأ من حيث إنتهينا في المرحلة السابقة، إذ سوف نحاول إجراء تقييم لبرنامج التعديل الهيكلي ومن ثم نعرض التطورات الحديثة للإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تقييم الإصلاحات الجبائية المنتهجة منذسنة ١٩٩٢.

لقد مكن برنامج التعديل الهيكلي من إستعادة التوازنات الإقتصادية الكلية كما مكن من إستعادة النمو الإقتصادي بعد أن كان سالبا طوال الفترة(١٩٨٦-١٩٩٤)، بحيث سجل معدل ٣.٨% سنة١٩٩٥. بالإضافة إلى جملة من الملاحظات يمكن تسجيلها على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر:

١/ أنه معدل متذبذب حيث إنخفض في سنة ١٩٩٦ إلى٣.٣% ثم إلى ١.٢ % سنة ١٩٩٨ ليعاود الإرتفاع إلى ٤.٦% سنة ١٩٩٩[١١]، وذلك بسبب إرتباطه بعوامل خارجية لا يمكن التحكم بها وهي أسعار البترول بالنسبة للمحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي؛

٢/ الركود الحاصل في القطاع الصناعي وعدم مساهمته في النمو الإقتصادي ؛

٣/ إن الخروج من مرحلة الركود خلال الفترة(١٩٨٦-١٩٩٤) يبقى غير كاف لمواجهة إحتياجات الجزائر لمجابهة ظاهرة البطالة ولأجل ذلك تم الدخول في برنامج

ثلاثي **للإنعاش الإقتصادي**، ففي ظل المحيط الإقتصادي الصعب الذي كانت تتخبط فيه الجزائر لم يكن بالإمكان الإعتماد على القطاع الخاص الفتي لتحقيق الإقلاع الإقتصادي، وهو ما إستوجب تدخل الدولة لتحفيز هذا النمو والرقي به إلى المعدل المرغوب بحجم مالي قدر ب ٠٧ ملايير دولاروهو ما يقودنا إلى القول أن الحكومات المتعاقبة تعمل على تبني سياسات إقتصادية كينزية من أجل تحفيز النمو بالإضافة إلى فتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي المباشرو كذا خوصصة المؤسسات العمومية وذلك لما للخوصصة من أهمية في مسار الإصلاحات ودور في تحقيق النمو المنشود، فالقدرة على المخاطرة والرشادة في إتخاذ القرارات وتخصيص الموارد هو ما تحتاجه فعلا المؤسسة الإقتصادية العمومية من أجل تحقيق القدرة التنافسية التي تضمن لها النمو والاستمرار[١٢].

*** تقييم الإصلاحات الجبائية المنتهجة:**

يمكن القول بأن الإصلاح الضريبي في الجزائرتزامن مع التغيرات الهيكلية التي شهدها الإقتصاد الوطني كما رافقته ظروف الأزمة الإقتصادية والأخطر منها الأزمة السياسية، وهو ما أثر سلبا في بعض الأحيان على مردودية هذه الإصلاحات، ومن خلال بعض المؤشرات يمكن إجراء عملية التقييم واستخلاص الملاحظات التالية:

١- إستمرار هيمنة الجباية البترولية على ميزانية الدولة بالرغم من الإصلاحات المالية والتحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار قانون الإستثمارلسنة ١٩٩٣؛

٢- إرتفاع معدلات الضغط الضريبي وذلك لتضمنه على ٦٠% كجباية بترولية ،أما بالنسبة للضغط الضريبي للجباية العادية فهو منخفض وتسعى السلطات الضريبية إلى الوصول إلى نسبة ٢٠% ليس عن طريق زيادة معدلات الضرائب وإنما بفضل توسيع الوعاء الضريبي؛

في ختام هذا العنصر وبعد دراستنا لمختلف التطورات التي شهدها النظام الإقتصادي والجبائي الجزائري يمكن الخروج بمجموعة من **الملاحظات:**

١- أن السياسة الجبائية في الجزائر تفقد الكثير من فاعليتها بفعل هيمنة الجباية البترولية على مجموع الموارد الضريبية، وهي موارد لا تتحكم بها الجزائر كونها آخذة

للسعر وليست متحكمة فيه،وهو ما مفاده أن السياسة الجبائية لا يمكن إستخدامها بفعالية من أجل إستهداف وتعزيز أهداف السياسة الإقتصادية عموما والنمو الإقتصادي على الخصوص؛

٢- حققت الجزائر التوازنات الاقتصادية الكبرى ولكنها لم تستطع تحقيق النمو خارج قطاع المحروقات، فبالرغم من تحقيق النمو الإقتصادي ذي الطابع الريعي غير أنه يبقى غير كاف لمواجهة ظاهرة البطالة، وفي هذا الصدد تشير الدراسات الإستشرافية بخصوص النمو الإقتصادي ولغاية سنة ٢٠٢٠إلى أن هذا المعدل يجب أن يتجاوز ٠٧ % سنويا وذلك حسب توصيات البنك العالمي.

مما سبق ذكره يظهر أن أداء الإقتصاد الجزائري بقي ولا يزال مرتبطا بدرجة كبيرة بتحركات أسعار البترول، وبالتالي فاحتمالات النمو الإقتصادي في المستقبل ستظل مرتبطة بالتطورات التي تحدث في قطاع الهيدروكربونات، وهو الأمر الذي يستوجب ضرورة الإسراع في مباشرة الإصلاحات الهيكلية من إصلاح لقطاع البنوك وتنمية السوق المالية، إشراك القطاع الخاص في البنية الأساسية والخوصصة، إعادة هيكلة المنشآت العامة وذلك بغرض الرفع من مساهمة هذا القطاع في النمو الإقتصادي الوطني.

٤- تطبيق النموذج القياسي للجباية والنمو الإقتصادي على الإقتصاد الجزائري:

بعد الدراسة النظرية التي أجريناها وبعد إسقاط المحتوى النظري على الإقتصاد الجزائري وتتبع مختلف التطورات التي شهدها الإقتصاد الوطني فيما يخص ظاهرتي الجباية والنمو الإقتصادي، سوف نحاول من خلال هذا العنصر تعزيز الدراسة التحليلية التي أجريناها للإقتصاد الجزائري بدراسة أخرى قياسية وبإستخدام المعطيات الوطنية وذلك بغية إعطاء بعد كمي للدراسة وإستخدام القياس الإقتصادي من أجل دراسة وتحليل الأثر الذي تمارسه مختلف الضرائب والرسوم المشكلة للنظام الضريبي الجزائري على المتغيرات الإقتصادية الكلية التي كانت محل دراستنا والتي هي بدورها تعد أداة أساسية ومحددة للنمو الإقتصادي كالإستهلاك، الإستثمار، الإدخار،والأرباح، مداخيل الملكية، الأجور ....إلخ.

ولأجل ذلك سنستعين بنموذج قياسي مقترح من طرف الإقتصادي الكينزي « **Percebois** » والذي قدم نموذجا كليا يتكون من ٢٩ معادلة منها ١٨ معادلة سلوكية و١١ معادلة توازنية، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الغرض من إستعانتنا بهذا النموذج ليس بناء نموذج كلي قادر على التنبؤ ولكن الذي يهمنا هو تسخير هذا النموذج لخدمة موضوع الدراسة، ولأجل ذلك سنقوم بتقدير المعادلات السلوكية وتفسيرها تفسيرا إقتصاديا وذلك خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠١)مع محاولة تكييف هذا النموذج مع الإقتصاد الجزائري وذلك بالنسبة للمتغيرات التي يرتكز عليها النموذج.

سوف نقوم فيما يلي بعرض معادلات النموذج والتي تم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية« **OLS** » وبإستخدام برنامج **E.Views**.

$$G_t = 58547.56 + 73.42\ RTA_t - 0.02\ \Delta Y_t \qquad (٠١)$$

T- Student (3.20) (6.125) (-0.417)

0.05

$R^2 = 0.6100$; $F^* = 18.77$; $D.W = 1.06$; $T_{tab\ (27-3)} = 1.711$

تدل هذه المعادلة على أن الإنفاق العمومي يتوقف أساسا على عنصرين: حجم الإيرادات الجبائية من جهة(**RTA**) والتغير في مستوى النشاط الاقتصاديyt من جهة أخرى، فالحكومة تحدد نفقاتها على أساس التوقعات الجبائية وتعمل دائما على جعل النفقات المبرمجة في مستوى الحجم المتوقع للإيرادات وبما أن الجباية البترولية تحتل مكانة هامة (إذ تمثل أكثر من ٦٠%من إيرادات الدولة)، فإنها تعمل من خلال قوانين المالية السنوية على تصميم نفقاتها بناءا على سعر بترول مرجعي يقدر ب **١٩** مليار دولار للبرميل، وهو ما يعكس إحصائيا معنوية المتغيرة **RTA**، في حين نلاحظ أن معلمة التغير في الناتج الداخلي الخام غير معنوية إحصائيا وهو ما يعني أن حجم الإنفاق العام، وبمعنى آخر أن السياسة الإنفاقية والجبائية لا تواكب التطور والتغير الحاصل في مستوى النشاط الاقتصادي. ففي حالة الركود الإقتصادي على الدولة أن تتجه إلى رفع نفقاتها بسرعة أكبر من سرعة زيادة الإيرادات و ذلك بهدف إنعاش الإقتصاد الوطني والرفع من معدلات نموه ،أما في حالة الإنتعاش الإقتصادي، فالدولة وبفعل المستوى المرتفع للإيرادات الجبائية يمكنها

التوسع في الإنفاق العمومي، ولكن تحاشيا لبروز الضغوط التضخمية فإنها لا تلتزم بنفقات جديدة كثيرة في هذه الفترة.

بالنسبة للجزائر فإن هذه المتغيرة (التغير في مستوى النشاط الإقتصادي) لا تفسر حجم الإنفاق العام،غير أن النموذج ككل يبقى مقبولا،حيث أن المتغيرتين النموذج التابعة بنسبة٦١%.

RBETt = -1979.28 + 0.01 Fet + 0.0003 ΔYt (02).
T-Student (-3.29) (7.06) (0.30)
0.05
R^2 = 0.6769 ; **F*** = 25.15 ; **D.W**= 0.47 ; **$T_{tab\ (26-3)}$ =** 1.714

تدل هذه المعادلة على أن الأرباح الخام للمؤسسات**RBET** ترتبط بعلاقة طردية مع مستوى النشاط الاقتصادي، فكلما حدث تطور في مستوى النشاط الإقتصادي كلما أدى ذلك إلى إنشاء مؤسسات جديدة تحقق أرباحا إضافية تكون محل إخضاع ضريبي، وتدل الدراسة الإحصائية على عدم معنوية هذه المتغيرة بالنسبة للإقتصاد الجزائري. وهو الشيء الذي يعكس نقص حس المقاولة وتوجه الأعوان الإقتصاديين نحو المشاريع التجارية التي تدر أرباحا في أوقات قياسية بالمقارنة مع إنشاء مؤسسات تساهم في التطور والنمو الإقتصادي الوطني. بالإضافة إلى ذلك فإن عدم معنوية هذه المتغيرة في الإقتصاد الجزائري قد يبرز كذلك مجموع المعوقات والعراقيل التي تقف أمام الأعوان الإقتصاديين في محاولة منهم لإنشاء مؤسسات إقتصادية في الجزائر، على رأسها العراقيل البيروقراطية ومشكل القروض البنكية، بالإضافة إلى تحدي القطاع غير الرسمي والذي يثبط من عزيمة هؤلاء الأعوان على إنشاء مؤسسات اقتصادية تنتمي إلى القطاع الرسمي، أما بالنسبة لمتغيرة مجموع المداخيل الموزعة فإنها تعتبر معنوية إحصائيا.

*** تقدير الإيرادات الجبائية:**

IRG_t = 4340.36 + 0.039 RDM_{t-1} + (٠٣)
T_Student (1.377) (11.73)
0.05

R^2 = 0.9632 **; F*** = 301.64 ; **D.W** = 1.85 ; $T_{tab\ (27-2)}$=1.708

$$IBS_t = 71.65 + 0.24\ RBETS_{t-1} \quad (٠٤)$$

T-Student (0.778) (6.001)

0.05

R^2 = 0.58 ; **F*** = 36.01 **; D.W**= 1.45 ; $T_{tab\ (28-2)}$=1.706

$$TVAt = 277.43 + 4.89\ Qt \quad (٠٥)$$

T-Student (1.85) (0.20) (9.126).

0.05

R^2 = 0.8066 **; F*** = 50.05 ; **D.W** = 1.86 ; $T_{tab\ (28-2)}$=1.706

$$TIC_t = -4521 + 0.016\ CONS_t \quad (06)$$

T-Student (-3.76) (17.69).

0.05

R^2 = 0.9720 **; F*** = 313.03 ; **D.W** = 2.60 ; $T_{tab\ (11-2)}$=2.262.

تدل المعادلات أعلاه على أن الضريبية على الدخل الإجمالي تؤثر على مداخيل العوائل وبذلك فهي تؤثر على دالة الإستهلاك الكلية، كما أن الضريبة على أرباح الشركات « **IBS** » ترتبط بالنتيجة الخام لإستغلال المؤسسات « $RBETS_{t-1}$»، في حين أن الضريبة على القيمة المضافة **TVA** تتأثر بتغيرات الإنتاج، أما فيما يخص الرسم الداخلي على الإستهلاك **TIC** فهو يؤثر أيضا على دالة الإستهلاك الكلية.

بعد القيام بعملية تقدير المعادلات التي يحتوي عليها النموذج يمكن ملاحظة التأثير الذي تمارسه مختلف أشكال الضرائب على المتغيرات الإقتصادية المختلفة كالإستهلاك والإستثمار والإدخار والتي هي بدورها تعد عنصرا محددا لمستوى النمو الإقتصادي في الإقتصاد الجزائري، ومن أجل توضيح العلاقة محل الدراسة أكثر في الإقتصاد الجزائري، سوف نقوم فيما يلي بتتبع مسار نمو كل من الناتج الداخلي الخام، الإنفاق العمومي، الإيرادات الجبائية وذلك طوال فترة الدراسة لمعرفة العلاقة الكامنة بينهم والتي يمكن إظهارها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (٠١): تطور معدلات نمو كل من الناتج الداخلي الخام،الإيرادات الجبائية،النفقات العامة خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠١)

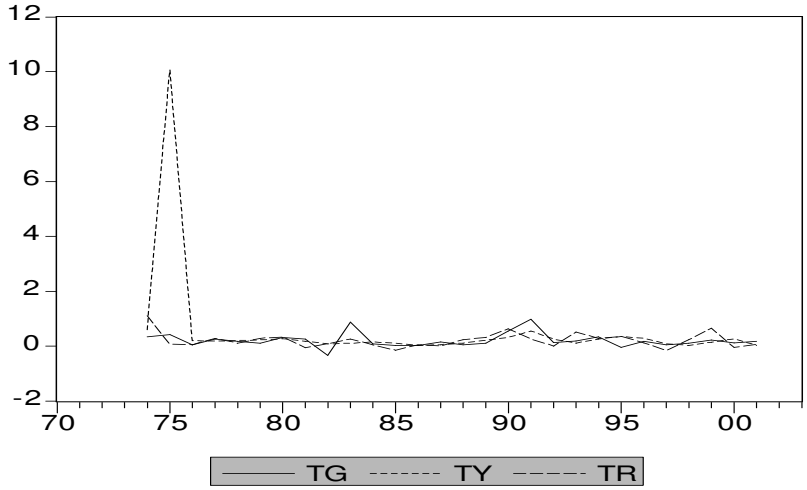

من خلال الشكل أعلاه يمكن تسجيل التلازم الحاصل بين المعدلات الثلاث، فالنمو الحاصل في الناتج الداخلي الخام يتأثر بحجم الإيرادات الجبائية، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى كون الإقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بشكل كبير على القطاع العام (الدولة) وعلى الإستثمار العمومي في تحريك عجلة النمو الإقتصادي الوطني ،هذا الإستثمار الذي يتحدد أساسا بحجم الإيرادات الجبائية المحصل عليها من طرف الدولة ،وحجم هذه الإيرادات يحدد بدوره مستوى النفقات العمومية الإستثمارية وكذا نفقات التسيير ،فتطور الدور الإقتصادي للدولة وكذا القطاع الخاص الفتي في الجزائر، والذي ليس بإمكانه إحداث الإنتعاش الإقتصادي والوصول بمعدلات النمو الإقتصادي إلى المستوى المطلوب، يحتم على الدولة الجزائرية التدخل من أجل تحفيز هذا النمو ،ضف إلى ذلك أسباب الزيادة السكانية وتكفل الدولة القوي بالجانب الإجتماعي ،إلى غير ذلك من الأسباب.

إذن فالعلاقة بين المتغيرات الثلاثة هي علاقة تأثير متبادل ،فالنفقات العمومية تتحدد بمستوى الإيرادات الجبائية وهذه الأخيرة تحدد مستوى نمو الناتج الداخلي الخام .

الخَاتِمَة

في ختام هذه الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من النتائج نلخص أهمها في النقاط التالية:

١- يمكن للجباية تعديل سلوك الأعوان الإقتصاديين نحو الإتجاه المرغوب فيه، كما أنها أداة مفضلة تمكن من معالجة الإختلالات التي يعرفها الإقتصاد، وبذلك يمكنها التأثير على النمو الإقتصادي.

٢- المتغيرة الجبائية تلعب دورا فعالا مثلها مثل المتغيرة النقدية، ومن هنا لا يجب الإستهانة بها وإعطائها أكثر أهمية؛

٣- إختلال الهيكل الضريبي الجزائري وإعتماده بشكل كبير على الجباية النفطية والإقتطاعات من المصدر وجباية التجارة الخارجية،هذه الأخيرة التي ستفقد وفرتها بعد إنضمام الجزائر فعليا إلى المنظمة العالمية للتجارة وتفكيكها التدريجي للحقوق الجمركية،وهو الأمر الذي يستوجب البحث عن أوعية ضريبية جديدة ،من خلال تحقيق الإنعاش الإقتصادي، يمكنها إحلال محل الرسوم الجمركية.

٤- ضعف جدوى الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب بالرغم من كون قانون الإستثمار الجزائري قد صنف على أنه أحسن قانون إستثمار في المنطقة العربية وذلك بسبب غياب المناخ الملائم للإستثمار في الجزائر.

٥- هيمنة الجباية البترولية على الإيرادات الضريبية وهو ما يفقد السياسة الجبائية الكثير من فعاليتها وقدرتها على التأثير على مختلف الفعاليات الإقتصادية كالإستثمار،الإدخار،الإستهلاك ...إلخ.

٦- إن إدخال إصلاحات على المنظومة الضريبية يجب أن يرافقها تبني سياسات تحريضية بغرض إعطاء صورة محبذة لهذه الإصلاحات لدى الأعوان الإقتصاديين، غير أنه بالنسبة للجزائر أغلبية التشريعات الموضوعة من أجل تحقيق هذا الهدف لم تؤد إلى تحقيق الهدف المنشود من ورائها ،وهوما يمكن إرجاعه إلى عوامل أخرى لا يمكن للمشرع الجبائي التأثير عليها؛

٧- أن الجزائر وبعد إنتهاجها لبرامج التعديل الهيكلي تمكنت من تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي وتحقيق معدلات نمو إقتصادي موجبة بعد فترة الركود التي أعقبت أزمة ١٩٨٦ ،غير أنها حققت النمو الإقتصادي الريعي ولم تستطع تحقيق النمو خارج قطاع المحروقات،وهي نسب نموغير كافية إذ ينبغي تحقيق معدلات نمو إقتصادي تتجاوز ال ٠٧%سنويا إلى غاية سنة٢٠٢٠ للقضاء على ظاهرة البطالة؛

٨- إن الإصلاحات الضريبية في الجزائر تزامنت مع المرحلة التي عرف فيها الإقتصاد الجزائري تصحيحا هيكليا كما عرف فيها الوضع الأمني ترديا خطيرا، وهو ما كان له في كثير من الأحيان الأثر السلبي على مردودية هذه الإصلاحات؛

٩- تبني الحكومة الجزائرية وإبتداءا من سنة ٢٠٠١ لسياسات إقتصادية كينزية تعتمد على تدخل الدولة من أجل تحفيز النمو الإقتصادي ،حيث تبنت برنامجا للإنعاش الإقتصادي على مدى ثلاث سنوات ،وبعد ذلك شروعها في تطبيق برنامج لدعم النمو الإقتصادي في سنة ٢٠٠٥ وهو ما يدل على حرص السياسة الإقتصادية الكلية على الرفع من النمو الإقتصادي الوطني؛

١٠- بعد إجراء الدراسة القياسية يمكن القول بأن الجباية تؤثر على قيمة أهم المتغيرات الإقتصادية كالإستهلاك،الإدخار،الإستثمار وذلك حسب شكل الضريبة المفروضة.

قائمة المراجع :

[١] عبد الرحمان يسري أحمد، تطور الفكر الإقتصادي،الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٣، ص٣٠٩-٣١٠.

[٢] صقر أحمد صقر، النظرية الإقتصادية الكلية، دار غريب للطباعة، مصر،١٩٧٦، ص٤٩٠-٤٩١.

[3] Frédéric Teulon, Croissance, Crises et Développement ,6=éme édition, Presse Universitaire, France, 2001, p113.
[4] Jacques Percebois, Fiscalité et Croissance, économica, France, 1977.p35.
[5]ibid , pp 48-50.
[6]Hammid Temmar, Structures et modéles de développement de L'Algérie, SNED, Algérie, 1974.p219-220.
[٧] محمد بلقاسم حسن بهلول،سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،١٩٩٩، الجزء الأول،ص٢٩٢.
[٨] كريم النشاشبي وآخرون،الجزائر :تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي والتحول إلى إقتصاد السوق ،صندوق النقد الدولي،واشنطن،١٩٩٨،ص٢٨.
[9] Abdelmadjid Bouzidi, les années 90 de l'économie Algérienne, El watan, Alger, 2001, p55.
[١٠] أحمد رجراج، النظام الجبائي الجزائري : تقييم الأداء وتحديات المرحلة المقبلة، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،مذكرة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٤،ص٦٧-٦٨.
[11] Abdelmadjid Bouzidi, op.cit, p55.
[١٢] السياسة الإقتصادية واقع وآفاق، تقرير علمي صادر عن المؤتمر الدولي للعمل المقدم من طرف مخبرالبحث في تحليل وتقييم السياسة الإقتصادية في الجزائر ،من موقع .www.uluminsania.com.